إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

«دراسة عملية على المصارف التجارية وإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية كنموذج»

■ أ .إبراهيم عبدربه بوصوكايه* ■ د .خالد زيدان الفضلي * *

■ تاريخ استلام البحث 2024/01/14م ■ تاريخ قبول البحث 2024/04/01م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة للتعرف على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة من المصارف المشاركة بالدراسة، واستهدفت الدراسة الإدارات التالية (الائتمان، المخاطر، المحاسبة، إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي)، وقد بلغ حجم العينة (90) صحيفة استبيان من أصل (100) صالحة للتحليل، وقد استخدمت الدراسة في تحليل بياناتها كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن هناك إمكانية للمصارف المشاركة بالدراسة لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات التي تخدم الأطراف ذات العلاقة، وهم المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي، كما أوصت بمجموعة من التوصيات المستقبلية التي تخدم الباحثين المتوقعين لزيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

● **الكلمات المفتاحية:** نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. المصارف التجارية الليبية. مصرف ليبيا المركزي

* باحث أكاديمي E – mail: ibrhimabdo92@gmail.com

* * أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي E – mail: Khalid.zidan@uob.edu.ly

■ **Abstract: -**

The study aimed to explore the feasibility of applying the Expected Credit Loss (ECL) model to Libyan commercial banks.

To achieve this goal, the study employed the descriptive - analytical method and utilized a questionnaire to collect the necessary data from the banks participating in the study. The study targeted the following departments: Credit, Risk, Accounting, and the Supervision Department at the Central Bank of Libya. The sample size amounted to 90 valid questionnaires out of 100, which were suitable for analysis. The study used both descriptive and inferential statistics to analyze the data.

The study concluded with several key findings, the most significant being that the participating banks are capable of applying the ECL model. The study also provided several recommendations for the relevant parties, including the commercial banks and the Central Bank of Libya. Additionally, it suggested future recommendations to assist prospective researchers in enhancing knowledge on this subject.

- **Keywords:** "Expected Credit Loss Model. Libyan Commercial Banks. Central Bank of Libya"

■ **المقدمة:**

تعتبر عملية منح الائتمان إحدى ركائز العمل الأساسية للمصارف التجارية، غير إن هذه المصارف تعمل في مجال محفوف بالمخاطر، خاصة فيما يخص السياسة الائتمانية، وتكون مخاطر الائتمان المصرفي واضحة عندما يعجز العميل عن السداد، وتزداد هذه المخاطر كلما كانت الأموال الممنوحة مملوكة في شكل ودائع لدى المصرف، وهذا ما قد يترتب عليه عسر مالي قد يؤدي إلى إفلاس المصرف أو اهتزاز ثقة العملاء فيه.

ورغم ما يحققه الائتمان المصرفي من عوائد قادرة على تغطية تكاليف الودائع، إلا إنه

كثيراً ما يتعرض للعديد من المخاطر التي يجب قياسها وتحليلها وإدارتها على مستوى كل مصرف، وتوجد مجموعة من الضوابط والمعايير الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع.

ويؤكد صندوق النقد الدولي على أهمية تبني الدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية للمساهمة في الارتقاء بمستوى النظام المالي والاقتصادي لتعزيز قدرة المصرف على تطوير وتنويع نطاق العمليات الخاصة بها، والمساهمة في زيادة موثوقية المعلومات وتوفير مزيد من الشفافية في الوقت المناسب، كما أنه يساهم في توحيد لغة المال والأعمال وتعزيز الثقة في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، 2018).

وقد أدى التأخر في الاعتراف بخسائر الديون خلال الأزمة المالية العالمية (2008) إلى وجود ضعف في المعايير المحاسبية، ويرجع هذا الضعف إلى تعرّضِ معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للعديد من الانتقادات التي مسّت عجزه على تلبية الاحتياجات الجديدة فيما يخص الأدوات المالية، وكانت الأزمة المالية العالمية بمثابة إنذار لمتخذي القرارات وواضعي المعايير المحاسبية، للنظر في إصدار معايير محاسبة دولية أكثر موضوعية لتفادي وقوع أزمة أخرى (أحمد، 2016).

وبناءً على ذلك أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية للتقارير المالية لتواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وفي عام (2014) تم الإعلان عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على أن يتم البدء بتطبيقه في عام (2018) مع إمكانية التطبيق المبكر لهذا المعيار.

وتوافقاً مع إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام (2015) المبادئ والضوابط الإرشادية التي ترسي أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الإفصاح عنها، والممارسات التي ترتبط بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وكيفية تفعيلها بما يتفق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها متطلبات معيار (9)، كما أصدرت اللجنة في ديسمبر (2017) الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة

من التعديلات على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل، والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل (3) (إبراهيم، 2018).

إن تطبيق هذا المعيار يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض، حيث يزيد من ثقة المودعين في المصارف، لأنها توفر حماية وضمانات أكثر لأموال العملاء من السابق.

والجدير بالذكر أن معيار رقم (9) جاء بديلا لمعيار رقم (39)؛ لأن معيار رقم (39) يستند على الاعتراف بخسائر الديون، وفقاً لنموذج الخسائر التي تم تكبدها بالفعل، وبالتالي لا يتم الاعتراف إلا بالخسائر التي تحققت فعلا، بينما المعيار رقم (9) يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على توقعات حدوث تعثر وعدم سداد من جانب المقترض من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما أشار البنك الدولي عند مراجعة القطاع المالي في ليبيا عام (2020)، إلى وجود ضعف في جودة خدمات الوساطة المالية وارتفاع في معدلات القروض المتعثرة، وعدم تطوير المصارف الحكومية لأساليب حديثة، لإدارة المخاطر الائتمانية التي يتمثّل دورها الرئيسي عادة في توزيع التمويل الموجه من الدولة، وتسبب ضعف قدرة هذه المصارف التي تهيمن على القطاع المصرفي في تشويه تخصيص الائتمان، وأدت الآثار المتتابعة الناتجة عن ذلك إلى انعكاس التشوهات في عموم النظام؛ مما حال دون تطوير أدوات حديثة لقياس المخاطر وتسعيرها بالشكل الصحيح، وهو ما من شأنه أن يشكل خطر ملاءة الجهاز المصرفي (البنك الدولي، 2020). **ومن هذا المنطلق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:** ما مدى إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية ؟

- **الفرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الرئيسية للدراسة:**

لا توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد المعرفة والدراية الكافية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- لا توجد إمكانية لتطبيق متطلبات ومراحل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- لا توجد إمكانية لتطبيق توصيات لجنة بازل بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .
- لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي في تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.

■ أهداف الدراسة:

يتمثّل الهدف الرئيسي للدراسة، في تسليط الضوء على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، وذلك سعي منه لتحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- الوقوف على معرفة ودراية العاملين بالإدارات المعنية بالمصارف التجارية الليبية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التعرف على إمكانية تطبيق متطلبات ومراحل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- بيان إمكانية تطبيق توصيات لجنة بازل بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .
- التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي في تبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.

■ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف بشكل أعمق على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، وقد اكتسبت الدراسة أهمية باعتبار نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أحد النماذج الحديثة في قياس الخسائر الائتمانية،

كما تساهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية والليبية؛ كونها من الدراسات الأولى بالبيئة المحلية التي تتناول موضوع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك للتعرف على مدى قدرة واستعداد المصارف التجارية الليبية لتطبيق النموذج، وكذلك التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي بشأن تطبيق النموذج، كما تعد هذه الدراسة استكشافية من ناحية الهدف، وبالتالي قد ينبثق عنها دراسات وأبحاث مستقبلية أخرى.

■ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية وإدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية كنموذج.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على العاملين في إدارة (الائتمان، والمخاطر، والمحاسبة، وإدارة الرقابة المصرفية بالمصرف المركزي) في المصارف التجارية.

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

تكوَّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية والمصرف ليبيا المركزي، وأما عينة الدراسة فقد اقتصرت على المصارف العاملة بمدينة بنغازي وهي (الجمهورية، الوحدة، الصحاري، التجارة والتنمية، المتوسط، السرايا، مصرف ليبيا المركزي)، والإدارات المستهدفة من العينة هي:(الائتمان، المخاطر، المحاسبة، إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي)، وقد تم اختيار المصارف العاملة بالمنطقة الشرقية كعينة بناءً على عدة عوامل منها: تعتبر إحدى أهم المناطق الاقتصادية في ليبيا، وتتمركز فيها العديد من المصارف التجارية التي تلعب دوراً محورياً في النشاط المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تمثل المصارف المختارة، شريحة متنوعة من القطاع المصرفي الليبي، مما يعزز من تنوع البيانات ويجعل النتائج أكثر شمولاً، وإن قرب هذه المصارف من مقر الدراسة يسهم في تسهيل

الوصول إلى المعلومات المطلوبة ويسرع من عملية جمع البيانات، مما يجعل الدراسة أكثر فعالية وكفاءة. والجدول (1) يوضح عينة الدراسة.

جدول (1)

ر.م	الاسم	طبيعة النشاط
1	مصرف الجمهورية	مصارف تجارية
2	مصرف الوحدة	
3	مصرف الصحاري	
4	مصرف التجارة والتنمية	
5	مصرف المتوسط	
6	مصرف السرايا	
7	إدارة الرقابة المصرفية بمصرف ليبيا المركزي	مصرف مركزي

■ **منهجية الدراسة:**

يمكن تصنيف هذه الدراسة من حيث الهدف إلى دراسة استكشافية تهدف إلى استكشاف ظاهرة معينة، حيث ستقوم باكتشاف إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، والآثار المترتبة على تطبيق النموذج من وجهة نظر العاملين في إدارة الائتمان والمخاطر والمحاسبة.

وبهذا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول، كما يمكن

لهذا المنهج استخدام وسيلة جمع بيانات الاستبيان، والقاعدة الأساسية في هذا المنهج هي إن الباحثين لا يقدمون في دراستهم اعتقادات خاصة بهم، ولكنهم يجمعون الأدلة على أساس فرضية أو نظرية ما؛ للوصول إلى النتائج (تيسير، 2023).

● **وسيلة جمع البيانات:**

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية في هذه الدراسة، فقد تم تقسيم الاستمارة إلى مجموعة من الأسئلة؛ حتى يمكن اختبار فروض الدراسة. والجدول رقم (2) يوضح تقسيم أسئلة الاستبيان والغرض منها.

جدول(2)

ت	الغرض من الأسئلة
أولاً	أسئلة تقيس مدى توفر المعرفة والدراية الكافية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
ثانياً	أسئلة تقيس مدى توفر متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
ثالثاً	أسئلة تقيس دور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
رابعاً	أسئلة تقيس دور مصرف ليبيا المركزي في تبني تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

● **المصدر: من إعداد الباحث**

■ **الدراسة السابقة:**

قد أجرى الخالدي (2016)، دراسة هدفت إلى بيان الأثر المتوقع لتطبيق متطلبات المعيار المتعلق بانخفاض القيمة المتعلقة بمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة من أصولها والتزاماتها، عن كل من حجم محفظة التسهيلات، والمخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال العاملة في الأردن، والوقوف على أهمية المعيار الدولي لإعداد التقارير

المالية رقم 9، وأهم التطورات التي حدثت عليه واستيضاح الآليات والنماذج المقترحة، لاحتساب احتمالية التعثر والتخلف عن السداد في المستقبل، بالإضافة إلى التعرف على أهم التعديلات والتحديات والمعوقات المرتبطة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: زيادة حجم محفظة التسهيلات بشكل متوسط، ويرافق هذه الزيادة اتخاذ المزيد من إجراءات العناية الواجبة ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق المعيار إلى تخفيض مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ. كما بينت دراسة (Giner & Mora (2016 بعنوان «Bank Loan Loss Accounting Research Implications for the post - Crisis Debate». الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية التي ناقشت نموذج الخسائر المتوقعة بغرض إلقاء الضوء على النموذج والوصول إلى استنتاجات بخصوص العلاقة بين انخفاض قيمة القروض والتحفظ المحاسبي من ناحية، وإدارة الأرباح من ناحية أخرى. ومن أهم الاستنتاجات النظرية التي تم التوصل إليها أن حرية التصرف، أو السلطة التقديرية المتجذرة في نموذجي الخسائر المتوقعة في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، يمكن أن توفر أداوت محتملة لزيادة إدارة الأرباح بشكل أكبر إذا ما قورنت مع نموذج الخسائر المحققة، وأضافت الاستنتاجات النظرية أن نماذج الخسائر المتوقعة سواء المقترحة من قبلُ ستوفر أنواعاً مختلفة من المعلومات؛ مما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية مختلفة، بالإضافة إلى أن العوامل المؤسسية وخصائص الشركات لها أثر كبير على الطريقة التي تعمل بها هذه النماذج. في حين ناقشت دراسة (Cohen & Edwards 2017) بعنوان «The New Era of Expected Credit Loss Provisionning».

المعايير المحاسبية، والدولية، والتنظيمية المتمثلة في اتفاقية بازل، والمتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة في المصارف، وقد تم التوصل إلى أنه وبالرغم من اختلاف الهيئات المحاسبية، والتنظيمية في قواعد احتساب خسائر القروض المتوقعة؛ إلا إنها تصر على الاعتراف بتلك الخسائر من وقت نشأة القروض، دون انتظار حدثٍ يشير إلى حدوث خسائر؛ ونتيجة لذلك فإن المخصصات تزداد، ولكن من المتوقع أن يكون تأثيرها محدوداً

على رأس المال التنظيمي. وقد كشفت دراسة إبراهيم (2018)، عن التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الجديد المتعلقة بالقياس المحاسبي للأدوات المالية والإفصاح عنها بالتقارير المالية. وكذلك تناولت الدراسة الآثار المترتبة عن تطبيق هذا المعيار، والمتمثلة في تقدير وقياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نموذج الأعمال، بدلاً من مدخل الخسائر المحققة؛ الأمر الذي من شأنه التأثير على نتائج أعمال المصارف. وتمثلت أهم النتائج في: حاجة المصارف لزيادة رأسمالها لمواجهة الزيادة المتوقعة في مخصص الخسائر الائتمانية للمحافظة على متطلبات الحد الأدنى لرأس المال النظامي، وكذلك ضرورة تعديل التشريع الضريبي لجعل كامل قيمة مخصص خسائر الائتمان ضمن الأعباء الفعلية للمصارف لمقابلة مخاطر انخفاض قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية. كما أبرزت دراسة شحاتة (2019)، التي استهدفت الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والإفصاح التي أقرها معيار الأدوات المالية (9) ونظيره المصري رقم (47) المعدل عام 2019، ومدى توافقهما مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها مقررات بازل 3، فضلاً عن بيان انعكاسات سلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالمصارف التجارية المصرية.وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها: التزام المصارف التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلي من خلال أربع فئات رئيسية لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، والتي أسفرت تقاريرها المالية عن توافق التصنيفات الداخلية مع فئات التصنيف التي أقرها المصرف المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، فضلاً عن أن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية ككل، وأخيرا كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار 9 والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات بازل 3 للمصارف التجارية محل الدراسة، الأمر الذي يعكس التوافق بين هذين الإطارين بشأن قياس وتقييم الخسائر الائتمانية

المتوقعة.علاوة على ذلك قدم عزام، والصعيدي (2022) دراسة هدفت إلى تحليل آثار تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الملاءة المالية للمصارف المقيدة في البورصة المصرية، خلال الفترة من الربع الأول لعام 2019 حتى الربع الثاني لعام 2021 لعدد (12) مصرف، ولقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: ارتفاع مؤشرات الملاءة المالية للمصارف المصرية مقارنة بالمعدلات المطلوبة من لجنة بازل، وتوجه المصارف المصرية لتعزيز حجم مخصصات خسائر الائتمان الخاصة للتحوط للخسائر الائتمانية المحتملة مستقبلاً، بالإضافة إلى وجود فروق معنوية بين المصارف المصرية وفقاً للملاءة المالية لكل مصرف، ووجود فروق معنوية بين المصارف المصرية حسب حجم ووفقاً لمؤشرات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ووجود أثر ذي دلالة معنوية لمؤشرات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للمصارف المصرية، كما أظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات تأثيراً على الملاءة المالية هي: مخاطر الأصول، الرافعة المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة، ومعدل التكاليف مقابل الدخل. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة زيادة رؤوس أموال المصارف بصفة مستمرة لمقابلة زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في السنوات القادمة للمحافظة على رأس المال التنظيمي.

■ **الإطار النظري:**

إن الفائدة من استعرض هذا الجانب هو التعرف على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإيضاح الغرض من تطبيقه لدى المصارف التجارية، والتعريف بمسببات ومساعي الاستخدام والعناصر الأساسية لتطبيق النموذج وفقاً للمنهجيات المعتمدة، لتحديد المواطن المثلى لتطبيق النموذج.

■ **نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

أدت الأزمة العالمية إلى انهيار الأسواق المالية العالمية بصورة كبيرة، وأثرت على الاقتصاديات العالمية، وفي تلك الأزمة تم تسليط الضوء على نموذج خسائر الائتمان

الفعلي المتبع وفقاً للمعيار الدولي (39) بعنوان الأدوات المالية، واعتباره أحد أهم الأسباب التي ساهمت في تفاقم الأزمة؛ ولذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير نموذج جديد لقياس خسائر الائتمان يأخذ في الاعتبار التوقعات المستقبلية؛ مما يعكس خسائر الائتمان المتوقعة، ليحل محل نموذج خسائر الائتمان الفعلية (محمد،وحامد، 2017). ويمكن تعريفه بأنه «النموذج الذي يعكس التدفقات النقدية الحقيقية، كونه يأخذ في الحسبان الخسائر المستقبلية المتوقعة عند احتساب مخصصات خسائر الائتمان، مما يظهر الأصل المالي بالقيم الاقتصادية الحقيقية (علي، 2020)». إن نموذج الخسائر المتوقعة يخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على الفترات المالية عندما يتم الاعتراف بالإيرادات، لذا تخفض الإيرادات لتعكس خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة من بداية الفترة إلى نهاية عمر الأصل المالي، وفي حالة حدوث الخسائر ينخفض صافي الدخل في الفترات المبكرة لنشأة الأصل المالي، ويرتفع في نهاية عمر الأصل المالي، وبطريقة أخرى يمكن القول: إن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة هو المدخل الذي تنعكس فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على طول فترة حياة الأصل المالي، بحيث تعدل بها الإيرادات المحملة لكل فترة مالية، وهذا يعني أن خسائر الائتمان المتوقعة تؤخذ في الاعتبار عند احتساب تكلفة الأصل المالي، ومن ثم يكون الاعتراف بالأرباح والخسائر متسقاً مع الطريقة التي يتم بها تسعير الأصول المالية (اتحاد المحاسبين الأوربيين واتحاد المجموعة الاستشارية لإعداد التقارير، 2009).

- **أسس تحديد وقياس خسائر الائتمان والاعتراف بها في ضوء متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

يمر تحديد وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها بعدة مراحل هي:

- **مراحل تحديد خسائر الائتمان المتوقعة:**

يعتمد نموذج الخسائر المتوقعة وبشكل كبير، على مجموعة المعلومات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد التوقعات المتعلقة بخسائر الائتمان خلال ثلاث مراحل تمثل ثلاثة مستويات لمخاطر الائتمان، يتم من خلالها تصنيف الأدوات المالية (القروض) حسب درجة

مخاطرها، تمهيداً لتقدير الخسائر المتوقعة، والتي يتم تناولها كما يلي:

- **أولاً: المرحلة الأولى: تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية العاملة:**

تضم هذه المرحلة الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية، أي الأدوات المالية التي ليس لديها تعرضات مخاطر كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، ويقع الجزء الأكبر من محفظة القروض العاملة في المصارف في هذه المرحلة، التي يتم فيها الاعتراف بالخسائر المتوقعة عن فترة 12 شهراً التالية لتاريخ التقرير المالي، أي تكوين مخصص عن سنة قادمة من تاريخ التقرير المالي، مع تحديثه بشكل مستمر (Restoy, & Zamil, 2017)، على أن يتم احتساب الفائدة من إجمالي القيمة الدفترية قبل تعديلها بالخسائر المتوقعة (Sultanoğlu, 2018)، كما أن الاعتراف بخسائر الائتمان على مدى 12 شهراً يعكس العائد على الأداة المالية التي تغطي خسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ الاعتراف الأولى بها (Novotny, 2017)، فهو بذلك يعالج المخاوف من التحميل الأمامي الناتج عن التفاؤل المفرط بدخل الفوائد، الذي ينتج عنه عدم تعديل الأصل المالي بالخسائر المتوقعة، مما قد ينعكس سلباً في المستقبل القريب عند تحقق هذه الخسائر المستقبلية. (Sultanoğlu, 2018)

- **ثانياً: المرحلة الثانية: تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للأصول التي انقضى موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها:**

توصف هذه المرحلة بأنها مرحلة الأصول التي تزداد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير وجوهري منذ الاعتراف الأولي أو الشراء، حينها يتم الإبلاغ عن خسائر ائتمانية على طول فترة حياة الأصل المالي (Edwards, 2014)، على أن يتم احتساب الفائدة من إجمالي القيمة الدفترية قبل تعديلها بالخسائر (Sultanoğlu, 2018)، كما تشمل هذه المرحلة مجموعة الأصول المالية التي تتضمن إشارات بأن هناك انخفاضاً كبيراً في القيمة، ولكنها لا تقابل شروط المرحلة الثالثة، أي: لا تواجه انخفاضاً فعلياً في القيمة (المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، 2016).

● **ثالثاً: المرحلة الثالثة: تحديد خسائر الائتمان للأصول غير العاملة:**

تشمل هذه المرحلة الأصول التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل كبير، بحيث أصبح هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة فعلياً، بحيث يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ التقرير المالي، وتتطلب هذه المرحلة تقييم الأصول بشكل فردي، والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأصل المالي فعلياً (Tony، 2014)، مع الأخذ في الاعتبار تقييم الضمانات المقدمة على أساس كل أصل على حدة (المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، 2016)، وبالتالي ستقلل قيم الضمانات المتضخمة من مستوى مخصصات الخسائر المطلوبة للقروض المتعثرة (القروض المصنفة في المرحلة الثالثة)، لذلك تقابل المصارف تحدياً يتمثل في استنباط قيم ضمانات معقولة، مما يتطلب النظر بشكل واقعي إلى تكاليف الوصول لتلك الضمانات وبيعها (Restoy، & Zamil، 2017).

• **أسس قياس خسائر الائتمان في ظل نموذج الخسائر المتوقعة:**

سيتم في هذا الجزء تناول مفهوم واشتراطات خسائر الائتمان المتوقعة، بالإضافة إلى مكونات نموذج قياس هذه الخسائر في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9).

أولا: مفهوم واشتراطات خسائر الائتمان المتوقعة:

لقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها: «القيمة الحالية للخسائر التي تظهر عند عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم في وقت ما، لذا فهي تعبر عن المتوسط المرجح لخسائر الائتمان عند حدوث التأخر عن السداد مضروباً في احتمالات التخلف عن السداد» (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2016).

● **ثانياً: مكونات نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9):**

لقد حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) مجموعة من المعلمات التي يتم من

خلالها احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، سواء القروض المصنفة في المرحلة الأولى أو تلك المصنفة في المرحلتين الثانية والثالثة، كما يلي:

1 - احتمال التأخر عن السداد:

يعتبر احتمال التأخر عن السداد من أهم وأدق مكونات تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، فهو يعبر عن احتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين، حيث يتم احتساب احتمال التعثر عن السداد عن فترة 12 شهراً من تاريخ التقرير لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأصول المرحلة الأولى، مع مراعاة التطلعات المستقبلية، بما في ذلك ظروف الاقتصاد الكلي، بينما يعبر احتمال التأخر عن السداد لاحتساب الخسائر المتوقعة لأصول المرحلة الثانية عن إحداث التخلف المحتمل على مدى العمر المتوقع للقرض، بما في ذلك المعلومات التطلعية المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لقيمة احتمال التخلف عن السداد لأصول المرحلة الثالثة فيفترض إنها تساوي واحداً صحيحاً؛ نظراً لتحقق الخسائر فعلياً خلال المرحلة، كما يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة في ظل نموذج الخسائر المتوقعة، استخدام التفكير في عدة سيناريوهات (السيناريوهات عبارة عن مجموعة من الافتراضات المستقبلية حول أحداث ممكنة، بناءً على التغيرات في أحوال المقترض والأوضاع الاقتصادية) تتعلق بتقدير احتمال التعثر، حيث إن الخسائر المتوقعة المتولدة عن سيناريو واحد ليست ذاتها المتولدة عن عدة سيناريوهات، متطلعة، مستقبلية، فالسيناريو الواحد يمكن أن يقلل من قيمة الخسائر المتوقعة، بسبب الطبيعة غير الخطية لخسائر الائتمان (مجموعة الموارد الانتقالية لانخفاض قيمة الأدوات المالية، 2015).

2 - معدل الخسائر عند حدوث التأخر عن السداد:

ويقصد بها الخسائر التي تحدث في حالة حدوث التخلف عن السداد في وقت معين، وهذا يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والقيمة المراد تحصيلها، وهي قيمة غير متحيزة كونها لا تعكس التدهور في الظروف الاقتصادية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، 2018)، كما هو حال تقديرها ضمن إطار بازل، ولكنها أقرب ما

يكون دورة الأعمال (وتتمثل دورة الأعمال في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي، التشغيل، التضخم، الانكماش، والبطالة، وتتسم هذه الدورات بتكرار حدوثها، فقد يكون منتظماً في بعض الأحيان أو غير منتظم في كثير من الأحيان، وهي عبارة عن أربع مراحل: القمة، الركود، القاع، الاستعادة) (Cohen، Edwards، 2017)، وتحتسب بشكل إحصائي استناداً إلى بيانات استرداد القرض التاريخية المعدلة؛ وفقاً للشروط القائمة والمعلومات التطلعية المتاحة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، 2018).

3 - مقدار الانكشافات عند حدوث التعثر عن السداد:

يعبر تقدير الانكشافات الافتراضية عند حدوث التخلف عن السداد عند تحديد الخسائر المتوقعة عن القيمة الإجمالية للتعرضات عند حدوث التخلف عن السداد مستقبلاً، مع مراعاة العوامل المتوقعة للتعرض بما في ذلك أصل الدين والفائدة، سواء أكان ذلك مقرراً بعقد أو غير ذلك، كما أنه ومن الناحية العلمية يتعلق تقدير التعرضات الافتراضية بعوامل مثل العمر المتوقع لتعرض: المدفوعات التعاقدية، المدفوعات النقدية، لذلك فقد يكون من الصعوبة بمكان تقدير الانكشافات الافتراضية بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الدوارة أو القروض الدوارة، (ويشار إليه أيضاً باسم القرض المتجدد، وهو قرض يتجدد تلقائياً وفقاً لاتفاق تعاقدي بين المصرف والعميل، الذي غالبا ما يتمثل في شركة ما، حيث يوافق المصرف بموجبه على تقديم قروض لغاية سقف معين ولفترة معينة، عادة ما تكون سنة أو أكثر. وعند قيام المقترض بتسديد جزء من القرض، يمكنه اقتراض مبلغ مساوٍ للمبلغ المسدد مرة ثانية بموجب شروط الاتفاق)، أضف إلى ذلك صعوبة حصر البيانات التاريخية، والمعلومات التطلعية على مدى حياة القرض لتحديد ما سيكون عليه التعثر الافتراضي عند التخلف عن السداد (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، 2018).

- **مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار (9):**

في مقتضى معيار بازل(3)، تقتضي لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن المصارف التجارية يجب عليها إقامة نموذج للخسائر الائتمانية المتوقعة يستند إلى معيار القيمة الفردية،

حيث يجب على المصارف احتساب الخسائر المتوقعة على مدى إطار زمني أطول من المتعارف عليها تقليدياً، كما يتعين على المصارف تقديم تقارير دورية حول هذه الخسائر وضمان توثيق كافٍ وملاءم للاحتياطيات المطلوبة. والهدف من هذا الإجراء هو تحسين تقديرات الخطر وزيادة الشفافية وموثقيه التقارير المالية للمصارف (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2015).

■ **الدراسة الميدانية:**

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة، إضافة إلى مجتمع الدراسة، والعينة المختارة، وأدوات الدراسة التي تم استخدمها، والإجراءات اللازمة للتحقق من مدى صدق وثبات أداة الدراسة، ولإجراءات والطرق الإحصائية التي تم استخدامها؛ لدراسة متغيرات الدارسة، وصولاً بذلك إلى النتائج.

1 - ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة واستكملت بيانات (25) استمارة، وطبقت معادلة (ألفاكرونباخ) لحساب الثبات، فقد بلغت قيمة معامل ثبات لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.91)، وبلغت قيمة معامل ثبات لمحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.90)، وبلغت قيمة ثبات لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة(0.93)، أما قيمة معامل ثبات محور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية فقد بلغت (0.96)، في حين كانت قيمة معامل ثبات للإجمالي (0.91)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة.

المحاور	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	7	0.91	0.95
متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	6	0.90	0.95
توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	9	0.93	0.96
دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية	6	0.96	0.98
الإجمالي	28	0.91	0.95

2 - **المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:** لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة كما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	30 - 20	23	25.6
	40 - 31	33	36.7
	50 - 41	26	28.8
	60 - 51	8	8.9
	المجموع	90	100.0

المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	3	3.3
	دبلوم عالي	14	15.6
	بكالوريوس	47	52.2
	ماجستير	26	28.9
	المجموع	90	100.0
التخصص العلمي	تمويل ومصارف	33	36.7
	محاسبة	45	50.0
	إدارة أعمال	7	7.7
	أخرى	5	5.6
	المجموع	90	100.0
سنوات الخبرة	1 - 10	47	52.2
	11 - 20	26	28.9
	21 - 30	14	15.6
	31 سنة فأكثر	3	3.3
	المجموع	90	100.0
المسمى الوظيفي	موظف	56	62.2
	رئيس قسم	26	28.9
	مدير إدارة	8	8.9
	المجموع	90	100.0
المصرف	المحاسبة	35	38.9
	الائتمان	26	28.9
	المخاطر	17	18.9
	إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي	12	13.3
	المجموع	90	100.0

عدد الدورات	لا توجد	84	93.3
	واحدة	2	2.2
	اثنتان	4	4.4
	المجموع	90	100.0

من خلال الجدول (4) الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة يتبين الآتي، تبين أن ما نسبته 36.7 ٪ من العينة تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، وهذه الفئة تمثل أعلى نسبة بين الفئات العمرية المدروسة. كما يلاحظ أن ما نسبته 52.2 ٪ من أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وهذا التأهيل الأكاديمي يعزز موقفهم وقدراتهم في المجال الذي يعملون فيه. ويبلغ ما نسبته 50 ٪ من عينة الدراسة أن تخصصهم في مجال المحاسبة، وهذه النسبة تعد الأعلى بين تخصصات الأخرى. بينما ما نسبته 52.2 ٪ من أفراد العينة تتراوح خبرتهم ما بين 1 إلى 10 سنوات، وهذا ما يجعلهم مؤهلين لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك امتلاكهم للقدرة الكافية للإجابة على تساؤلات الدراسة عن طريق تعبئة الاستبانات وفقاً للأساس الذي أعدت عليه.

■ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

يتناول هذا الجانب من الدراسة اختبار فروض الدراسة للتحقق من صحتها، عن طريق إجراء الاختبارات الإحصائية الآتية:

1) استخدم معامل الفاكرونباخ لإيجاد قيمة ثبات أداة الدراسة، كما تم استخدام اختبار (شابيرويلك (**Shapiro) - Wilk**) للتعرف على توزيع البيانات.

2) استخدمت التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة توزيع الدراسة حسب البيانات الأولية.

3) استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي لتحديد اتجاهات المبحوثين

4) اختبار(**One sample Wilcoxon signed Rank test**) للتعرف على اتجاهات المبحوثين وهو الاختبار غير المعلمي البديل لاختبار t لعينة واحدة.

وبعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS 28 لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، وتم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (5) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، كما في الجدول التالي:

جدول (5) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.80 - 1	2.60 - 1.80	3.40 - 2.60	4.20 - 3.40	5 - 4.20
مدى الوزن النسبي	% (36 - 20)	% (52 - 36)	% (68 - 52)	% (84 - 68)	% (100 - 84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

يتناول هذا الجانب الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

قبل الانتقال إلى إجابة السؤال الرئيسي:ما مدى إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، من المفيد التعرف على اتجاهات المبحوثين، ومعرفة مدى موافقتهم على عبارات وأبعاد استمارة البحث، وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية للفقرات، والأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

لتحديد مستوى المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد هذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يقدر نموذج خسائر الائتمان الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها مصرف ما بسبب مخاطر الائتمان.	3.87	0.77	77.40	1
.2	يتم التعامل مع مخصص خسائر الائتمان كمصروف في البيانات المالية للمصرف.	3.56	0.86	71.20	6
.3	تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة من الديون المتأخرة أو المعدومة التي من المحتمل أن يتخلف المقترض عن سدادها أو تصبح غير قابلة للاسترداد.	3.71	0.93	74.20	2

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.4	نموذج الخسائر المتوقعة يخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على الفترات المالية عندما يتم الاعتراف بالإيرادات.	3.56	0.84	71.20	6
.5	نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة هو المدخل الذي تنعكس فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على طول فترة حياة الأصل المالي.	3.63	0.87	72.60	3
.6	خسائر الائتمان المتوقعة تؤخذ في الاعتبار عند احتساب تكلفة الأصل المالي.	3.61	0.97	72.20	4
.7	يكون الاعتراف بالأرباح والخسائر متسقاً مع الطريقة التي يتم بها تسعير الأصول المالية.	3.58	0.92	71.60	5
	المستوى العامل لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	3.64	0.73	72.89	

تشير النتائج الواردة بالجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول " لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.56– 3.87)، فقد جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على أن " **يقدر نموذج خسائر الائتمان الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها مصرف ما بسبب مخاطر الائتمان.**»، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وانحراف معياري قيمته (0.77)، بينما جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على أن **يتم التعامل مع مخصص خسائر الائتمان كمصروف في البيانات المالية للمصرف**، والعبارة رقم (4) والتي تنص على أن **نموذج الخسائر المتوقعة يخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبدئياً على الفترات المالية عندما يتم الاعتراف بالإيرادات**،

في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.56) لكل منهما، وانحراف معياري (0.86) و(0.84) على التوالي، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد بلغ (3.64) بانحراف معياري (0.73)، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (72.89 ٪)، ما يعني أن مستواه مرتفعا مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (1) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الأولى

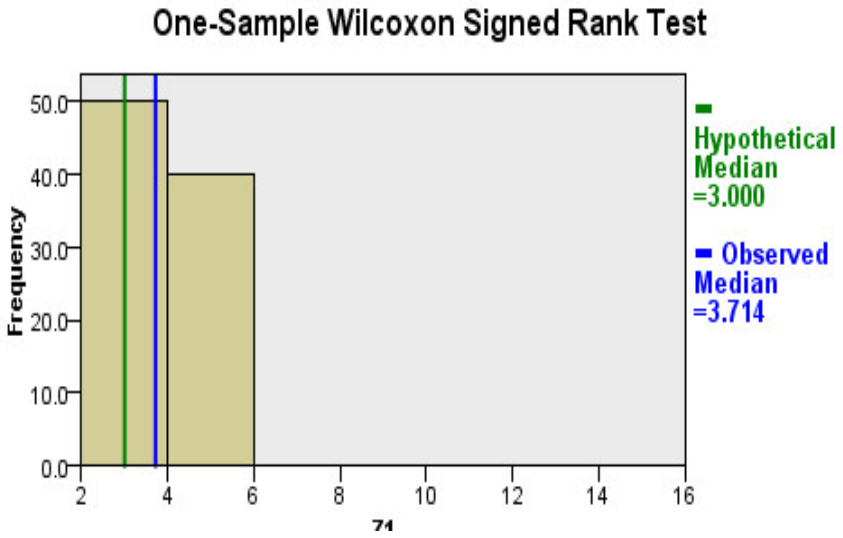

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS\

المحور الثاني: متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

لتحديد متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يعتمد نموذج الخسائر المتوقعة على مجموعة المعلومات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد التوقعات المتعلقة بخسائر الائتمان خلال ثلاث مراحل تمثل ثلاثة مستويات لمخاطر الائتمان.	3.73	0.76	74.60	2
.2	يتم في المرحلة الأولى ضم الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية.	3.58	0.79	71.60	4
.3	يتم في المرحلة الثانية وصف الأصول التي تزداد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير وجوهري منذ الاعتراف الأول أو الشراء.	3.61	0.80	72.20	3
.4	يتم في المرحلة الثالثة شمل الأصول التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل كبير بحيث أصبح هناك دليل ملموس على انخفاض القيمة فعلياً.	3.73	0.79	74.60	2
.5	يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ نشأة الأصل المالي أو شرائه.	3.58	1.01	71.60	4
.6	تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد يؤدي إلى تقديم متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بممارسات إدارة مخاطر والائتمان.	3.74	0.84	74.80	1
	المستوى العام لمحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	3.66	0.72	73.26	

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي الواردة بالجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني "المحور متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة"، حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.58–3.74)، فقد جاءت العبارات رقم (6) والتي تنص على أنّ "**تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد يؤدي إلى تقديم متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بممارسات إدارة مخاطر والائتمان.**"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري قيمته (0.84)، بينما جاءت العبارة رقم (2) التي تنص على أنّ "**يتم في المرحلة الأولى ضم الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقارير المالية**"والعبارة رقم (5) والتي تنص على أنّ " **يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة منذ تاريخ نشأة الأصل المالي أو شرائه**"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.58) لكل منهما وانحراف معياري (0.79) و(1.01) على التوالي، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الجديد يؤدي إلى تقديم متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بممارسات إدارة مخاطر والائتمان قد بلغ (3.66) بانحراف معياري (0.72) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (73.26 ٪) ما يعني أن مستواه مرتفع مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (2) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الثانية

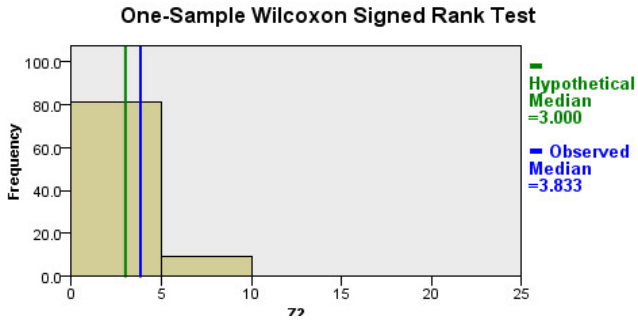

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS

● **المحور الثالث: توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يقوم المصرف بتوضيح أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الإفصاح عنها.	2.91	1.07	58.20	5
.2	يقوم المصرف بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وكيفية تفعيلها بما يتفق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها متطلبات المعيار(9).	2.91	1.12	58.20	5
.3	يقوم المصرف بتقدير الخسائر بحيث يجب أن يعكس تقديرات الإدارة الائتمانية وفقاً لخبرتها.	2.90	1.09	58.00	6
.4	يقوم المصرف بعكس التقديرات الاحتمالية المرجحة غير المتحيزة للخسائر الائتمانية المتوقعة.	2.72	0.95	54.40	8
.5	يجب أن تكون المنهجية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن 12 شهرا قوية في كل الأوقات.	3.04	1.17	60.80	2

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.6	يجب أن تسمح بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في الوقت المناسب.	3.02	1.16	60.40	3
.7	يقوم المصرف بتوفير البيانات والتحليلات واستخدام تقديرات ائتمانية مبنية على خبرة، خاصة فيما يتعلق بالتعرضات التي تعاني من زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.	2.97	1.10	59.40	4
.8	توافر المعلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية والاقتصاد على مستوى القطاع والمخاطر على المستوى الإقليمي بالنسبة لمقترضٍ بعينه أو مجموعة من مقترضين لديهم الخصائص الائتمانية ذاتها، بالإضافة إلى الخصائص التشغيلية الإستراتيجية للمقترض.	2.86	1.20	57.20	7
.9	يصنف المصرف التأخر في السداد يعد مؤشراً على حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.	3.28	1.15	65.60	1
	المستوى العام لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:	2.96	0.92	59.14	

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث "المستوى العام لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة " حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.86– 3.28)، فقد جاءت العبارة رقم (9) والتي تنص على **أن « يصنف**

المصرف التأخّرَ في السداد مؤشراً على حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية». في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.28) وانحراف معياري قيمته (1.15)، بينما جاءت العبارة رقم (8) والتي تنص على **"توافر المعلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية والاقتصاد على مستوى القطاع والمخاطر على المستوى الإقليمي بالنسبة لمقترض بعينه أو مجموعة مقترضين لديهم الخصائص الائتمانية ذاتها، بالإضافة إلى الخصائص التشغيلية الاستراتيجية للمقترض..»**، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.86) وانحراف معياري (1.20)، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة قد بلغ (2.96) بانحراف معياري (0.92) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (59.14 ٪)، ما يعني أن مستواه متوسط مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (3) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الثالثة

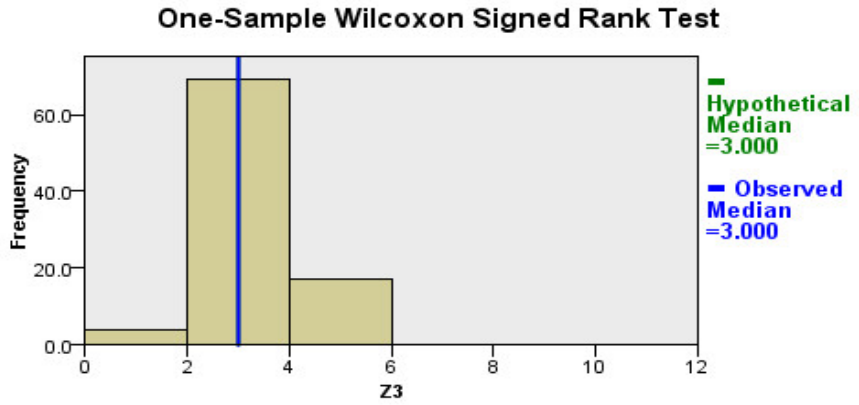

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS

● **المحور الرابع: دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية:**

لتحديد مستوى هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يقوم المصرف المركزي بتوفير الإرشادات التفصيلية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	2.89	1.10	57.80	4
.2	يوفر المصرف المركزي ملخص لمعيار (9) ويوضح أهدافه ومحتوياته.	2.92	1.07	58.40	3
.3	يوفر المصرف المركزي وصفا كاملا وواضحا لنموذج الخسائر المتوقعة بمراحله الثلاث.	2.74	1.01	54.80	5
.4	يوفر المصرف المركزي مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية لتحديد الزيادة الجوهرية في خسائر الائتمان.	2.96	1.02	59.20	2
.5	تقوم إدارة الرقابة المصرفية بمصرف ليبيا المركزي بمتابعة تطبيق النموذج بالمصارف التجارية.	2.92	1.16	58.40	3

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.6	يقوم المصرف المركزي بتوفير إحصائيات وبيانات عن مؤشرات الاقتصاد الكلي لاستخدامها في تطبيق النموذج.	3.03	0.97	60.60	1
	المستوى العام لمحور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية	2.91	0.95	58.22	

أشارت نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع "محور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية" حيث يظهر من نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.89– 3.30)، حيث جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على أن "**يقوم المصرف المركزي بتوفير إحصائيات وبيانات عن مؤشرات الاقتصاد الكلي لاستخدامها في تطبيق النموذج**»، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.03) وانحراف معياري قيمته (0.97)، بينما جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على أن " **يوفر المصرف المركزي وصفا كاملا وواضحا لنموذج الخسائر المتوقعة بمراحله الثلاث**»، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.89) وانحراف معياري (1.10)، وبشكل عام فإن المتوسط العام لمحور دور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية قد بلغ (2.91) بانحراف معياري (0.95) وبلغت الأهمية النسبية للمحور (58.22 ٪) ما يعني أن مستواه متوسط مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول (5).

شكل (4) يوضح اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test) للفرضية الرابعة

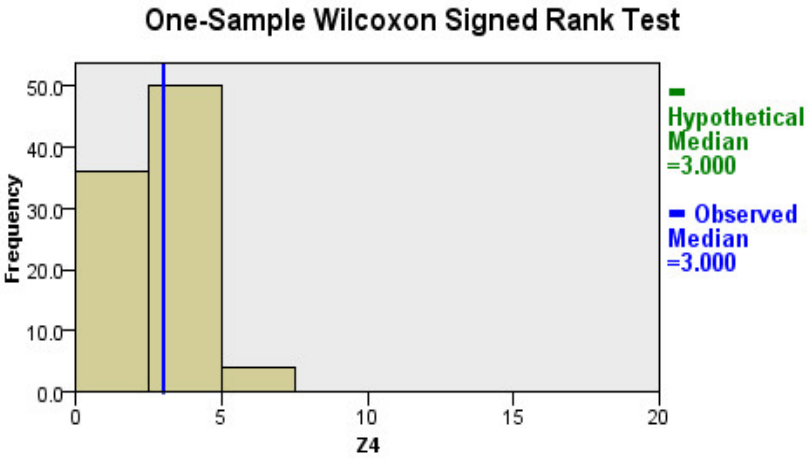

● المصدر: نتائج الاختبار الإحصائي SPPS

■ **الجانب الاستدلالي:**

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية تم تحديد اختبار«Oni sample wilcoxon signed Rank test " لمعرفة اتجاهات المبحوثين؛ نظراً لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي لاختبار فرضيات الدراسة.

■ **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة:**

الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة: توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية وقد تم صياغة الفرضية في صورة فرضية صفرية وفرضية بديلة كما يلي :

☐ لا توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

☐ توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى وتنص على أن المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تساهم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية»

☐ لا يوجد دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

☐ يوجد دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

الفرضية الفرعية الثانية وتنص على أن متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تساهم في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية»

☐ لا يوجد دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

☐ يوجد دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية

الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على أهمية دور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

☐ لا يوجد دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

☐ يوجد دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

الفرضية الفرعية الرابعة وتنص على أهمية لدور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية:

- ☐ لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.
- ☐ يوجد دورلمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One sample Wilcoxon signed Rank test)

الفرضية	الفرضية الصفرية	الإحصاء	P-value	القرار
الفرضية الأولى	الوسيط يساوي 3	2614	0.00	رفض فرض العدم
الفرضية الثانية	الوسيط يساوي 3	2197	0.00	رفض فرض العدم
الفرضية الثالثة	الوسيط يساوي 3	1500	0.55	قبول فرض العدم
الفرضية الرابعة	الوسيط يساوي 3	1214	0.45	قبول فرض العدم
الفرضية الرئيسة	الوسيط يساوي 3	2522	0.00	رفض فرض العدم

توضح نتائج اختبار(**One sample Wilcoxon signed Rank test**) الواردة بالجدول (10) إلى معنوية الفرضية الرئيسة والفرضية الأولى والثانية عند مستوى معنوية 1 ٪ ، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، بمعنى أن المبحوثين يوافقون على وجود دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك يوجد دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر

الائتمانية المتوقعة، كما أشارت النتائج إلى عدم موافقة المبحوثين على وجود دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة، وعدم وجود دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

■ **النتائج والتوصيات:**

وفيما يلي عرض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة من خلال استقاء آراء المشاركين بها، وذلك باستخدام نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، للإجابة على التساؤلات والفرضيات الرئيسية والفرعية.

● **النتائج العملية للفرضية الرئيسية الأولى:**

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى ما يلي:

1 - أوضحت نتائج المشاركين بالدراسة حول المعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على وجود معرفة لدى العاملين بالمصارف التجارية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهذا ما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول البديلة، والتي تنص على وجود دور للمعرفة والدراية بنموذج الخسائر الائتمانية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

2 - بينت نتائج المشاركين في الدراسة حول متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، توفّر متطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية، وهذا ما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول البديلة، والتي نصت على وجود دور لمتطلبات ومراحل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

3 - أكدت نتائج الدراسة الخاصة بدور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، أنه لا يوجد دور لتوصيات لجنة بازل

للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية، مما أدى إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على أنه لا يوجد دور لتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

4 - تشير نتائج الدراسة المتعلقة بدور مصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى أنه لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهذا ما أدى إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة، والتي تنص على أنه لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي بتبني نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التجارية.

5 - أوضحت نتائج الدراسة حول إمكانية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية، وأوضحت أنه يوجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية، مما أدى إلى رفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول البديلة، والتي تنص على أنه توجد إمكانية لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على المصارف التجارية الليبية.

■ **توصيات الدراسة:**

تنقسم توصيات الدراسة التي توصلت إليها إلى:

■ **توصيات حسب الجهة المشاركة بالدراسة:**

- **مصرف ليبيا المركزي:**

- ضرورة تدريب العاملين على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء ورشات العمل والدورات التدريبية.
- العمل على إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، والاستفادة من تجارب دول الجوار.
- العمل على إعداد إطار متكامل يوضح وضع وطبيعة نموذج الخسائر الائتمانية

المتوقعة، وذلك بالاستعانة بالمختصين في الجامعات الليبية (التمويل والمصارف، المحاسبة، إدارة المخاطر).

- وضع منهجية موحدة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ليتسنى للمصارف التجارية تطبيقها والاستفادة من هذه الأداء في إدارة (المحاسبة، الائتمان، المخاطر)؛ ليتم اعتمادها كأداة رقابية.

● **المصارف التجارية:**

- الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين بالمصارف التجارية على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراء ورشات العمل والدورات التدريبية.
- إدخال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمنظومة المصرفية لإدارة الائتمان، والمخاطر، والمحاسبة، لقياس المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة المحيطة بالعمل المصرفي.
- قيام مجالس الإدارات بمتابعة ومراقبة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- استحداث أقسام بإدارات (الائتمان، المخاطر، المحاسبة) لاستخدام أدوات حديثة مثل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

■ **توصيات الدراسة المستقبلية:**

- الاعتماد على المتخصصين في الجامعات وبعض الخبراء في تطوير كوادر المصارف التجارية في آليات تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- دعوة الباحثين إلى إجراء أبحاث ودراسات أخرى حول تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- أن يتم إجراء دراسات عن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الشركات المالية وشركات التأمين.
- إجراء دراسة تتناول إمكانية الربط بين اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

■ المراجع

1. أحمد، وفاء (2016) . أثر قياس مخاطر الائتمانية وفقاً لمعيار المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف المصرية . دار المنظومة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم المحاسبة، 40 (4) : 9 - 87 .

2. إبراهيم، نبيل (2018) . التحديات التي تواجهها المصارف المصرية عند تطبيق معيار 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي . المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 42 (2) : 48 – 77 .

3. الخالدي، أحمد (2016) . الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (إخفاض نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) على المصارف العاملة في الأردن . رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن .

4. تيسير، محمد (2023). المنهج الوصفي التحليلي مع نبذة حول المنهج الوصفي التحليلي. المؤسسة العربية للعلوم والنشر، فلسطين.

5. شحاتة، محمد (2019). انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار 9 ومقررات بازل 3 على تصنيف محفظة القروض المصرفية – مع دراسة تطبيقية للبنوك التجارية المصرية . المجلة العلمية للدراسات المحاسبية – قسم المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 1 : 446 - 533 .

6. علي، هالة فضيل (2020). أثر القدرة التنبؤية لنموذجي الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة لتدهور القروض على جودة الأرباح المحاسبية. رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.

7. محمد، صلاح؛ وحامد، محجوب (2017). دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني المعيار(9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. مجلة علوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية التجارة، جامعة أم درمان الإسلامية، 9(1).

8. البنك الدولي (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا.

9. اتحاد المحاسبين الأوربيين واتحاد المجموعة الاستشارية لإعداد التقارير (2009). اضمحلال الأصول المالية: نموذج الخسارة المتوقعة.

10. صندوق النقد الدولي (2018) . تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، سلسلة

دراسات محاسبية ومالية .

11. المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية (2016).

"IFRS9 Loan Loss Accounting for Cooperative Financial Institution». Available at https://www. woccu.org/documents/WOCCU_IFRS_9forCoop Financial InstitutionsDec 2016.

12. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) (2018).

Available. https://www.icpak.com/wp - content/ uploads/201801//IFRS - 9 - Implementation - guideline - final.pdf.

13. لجنة بازل للرقابة المصرفية (2016).

"Prudential of Problem Assets Definitions of Non - performing Exposure and for barouche – consultative document». Available at https:// www.bis.org/bcbs/publ/d403.htm.

14. لجنة بازل للرقابة المصرفية (2015).

http://www.bis.org/bcbs/publ/d311.pdf.

15. مجموعة الموارد الانتقالية لانخفاض قيمة الأدوات المالية. 2015.

available at: http://www.iasplus.com/en/ resource/advisory/ity.

1. Giner, B., & Mora, A., (2016). ." Bank Loan Loss Accounting: Research Implications for the Post - Crisis Debate", Available at SSRN: https://sci hub. cc/https://ssrn.com /abstract=2765667 or http://sci - hub.cc/http://dx.doi. org/10.2139/ssrn.2765667.
2. Cohen, B., & Edwards, G., (2017). "The New Era of Expected loss Provisioning". Bis Quarterly Review, available at: http://www. bis.org/publ/qtpdf/r - 9t1703f. htm.
3. Sultanoğlu, B., (2018). " Expected Credit Loss Model By IFRS 9 and Its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector " . Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi, Vol 20, Issue3, PP476 - 506.

4. Restoy, F., & Zamil, R., (2017)., "Prudential policy considerations under expected loss Provisioning Lessons from Asia", Financial Stability Instiute, FSI Insights on Policy Implemention, Available at https://www.bis.org/fsi/publ/insights5.

5. Novotny - Farkas, N., (2017), " The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability ", Journal of Accounting in Europe , Vol 13, Issue 2, PP 197 - 227.

6. Edwards, Jr., (2014), "The upcoming New Era of Expected Loss Provision", Season Financial Stability, vol 2, PP13 - 24.

7. Tony, T., (2014) "A Review of the Expected Credit Loss Model of IFRS9 Finance Instruments", , Available at: http://www.masb.org.my/ pdf.php?pdf=Expected % 20Credit % 20Loss % 20Model % 20 of % 20 IFRS % 209_FI_20 Jan2015.pdf&file_path=pdf.